

منظمة الصحة العالمية

ج ٥٥/٢

٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

A55/2

جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسون

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المجلس التنفيذي عن دورتيه الثامنة بعد المائة والتاسعة بعد المائة

١- عقد المجلس التنفيذي دورته الثامنة بعد المائة في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠١، ودورته التاسعة بعد المائة في الفترة من ١٤ إلى ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. وفيما بين الدورتين شارك أعضاء المجلس في خلوة (فلورنسا/ إيطاليا) في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. ويرد أدناه عرض للنتائج الرئيسية.

الدورة الثامنة بعد المائة (٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠١)

٢- فيما يتعلق بالبند الوارد في جدول الأعمال، والخاص باستعراض أساليب عمل المجلس التنفيذي في جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسين، أكد أعضاء المجلس التنفيذي على الحاجة إلى الشفافية والمشاركة في اجتماعات الهيئات الرئاسية. ونصحوا بالحد من التداخل المحتمل بين مناقشات المجلس ومناقشات الجمعية، وبزيادة إفصاح المجال لمناقشات اللجان الإقليمية في المجلس.

٣- وأثنى أعضاء المجلس على إطار العمل الذي حدده تقرير المدير العام، فيما يتعلق بتكثيف الاستجابة للأحوال المرتبطة بالفقر، استناداً إلى أعمال اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة، والجهود المبذولة لحشد الموارد.

٤- ورحب الأعضاء بالعرض الخاص بالعملية المقترحة لمراجعة القائمة النموذجية للأدوية الأساسية، الخاصة بالمنظمة.

٥- كما رحبوا بمبادرات المنظمة فيما يتعلق **بالسلامة الغذائية**، بما في ذلك إعداد مسودة استراتيجية للسلامة الغذائية، مع التأكيد على أهمية اتخاذ أسلوب مرتكز على احتمالات الخطر، ودعوا إلى المسارعة إلى وضع هذه الاستراتيجية في صيغتها النهائية.

٦- وقام المجلس باتخاذ القرار م ١٠٨ ق ١ الذي يصادق على تعديل لائحة الموظفين، ولاسيما معايير سلوك الموظفين والمنح التعليمية.

الخلوة

٧- اجتمع أعضاء المجلس في فلورنسا، بإيطاليا، في خلوة هيأت الفرصة لاستكشاف بعض القضايا التي يمكن بحثها بمزيد من الاستفاضة في الدورة التاسعة بعد المائة. وتم عرض مستجدات أنشطة الصندوق العالمي

لمكافحة الايدز والسل والملاريا، وعمل المنظمة مع القطاع الخاص، وتقييم أداء النظم الصحية، والأخلاقيات والصحة، والإرهاب البيولوجي، وإتاحة الحصول على الأدوية.

الدورة التاسعة بعد المائة (١٤-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

٨- بدأت الأعمال الجوهرية للدورة بتقرير المديرية العامة الذي سلط الضوء على التطورات الرئيسية، بما في ذلك تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة، والالتزامات الدولية بالحد من معدلات الإصابة بمرض الايدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا، وإنشاء الصندوق العالمي (انظر أعلاه)، والتقدم الذي أحرز نحو زيادة فرص الحصول على الأدوية، وبدء استعراض عملية تقييم أداء النظم الصحية، والاستجابات الصحية العمومية للاستخدام المتعمد للعوامل البيولوجية والكيميائية بهدف إلحاق الأذى. وشملت الخطوات الهامة الأخرى وضع استراتيجية تتعلق بتغذية الرضع وصغار الأطفال، ورصد أداء المنظمة، وتحسين النظم المعنية بالتنظيم والإدارة. ورحب الأعضاء، بوجه خاص، بجهود المنظمة من أجل تعزيز قضية الصحة النفسية، وحثت على متابعتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم اتخاذ قرار بشأن تقوية أنشطة الصحة العقلية ومواصلة العمل الذي بدأ في عام ٢٠٠١ (القرار م١٠٩ق٨).

المسائل المتعلقة بالاستراتيجية الصحية

٩- شملت المناقشات التي دارت حول إشراك المنظمة في التفاعلات بين القطاعين العام والخاص من أجل الصحة، الحاجة إلى مبادئ توجيهية وقواعد للسلوك، إلى جانب الالتزام بمبدأ الشفافية وتدريب الموظفين. وطلب المجلس إلى المنظمة مواصلة عملها على هذا الأساس. وفي المجال المتعلق بذلك، والمتمثل في الترتيبات التعاقدية ودورها في تحسين أداء النظم الصحية، تم اتخاذ مشروع قرار (القرار م١٠٩ق١٠) الذي أوصى جمعية الصحة العالمية بأن تطلب تكوين قاعدة للقارئ من أجل تقييم أثر الأنواع المختلفة من الترتيبات التعاقدية، وإيجاد طرق لمساعدة الدول الأعضاء على اعتماد منظمات القطاع الصحي العامة والخاصة وغير الحكومية، ومنح التراخيص لها وتسجيلها.

١٠- ولاحظ المجلس التحسينات الملموسة التي طرأت على أنشطة تقييم أداء النظم الصحية وأعرب عن تقديره لاقتراح الفريق الاستشاري قيام المنظمة بإصدار تقرير موجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ حول الأعمال المتعلقة بتنفيذ القرار م١٠٧ق٨. وتم اعتماد مشروع قرار (القرار م١٠٩ق١) يدعو إلى رفع تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي في الدورة الحادية عشرة بعد المائة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ونشر ملحق إحصائي في وقت لاحق من السنة ذاتها. كما طلب القرار موافاة الدول الأعضاء بالتقرير قبل الموعد المزمع نشره فيه.

١١- ودارت مناقشات محتدمة حول الاستراتيجية المتعلقة بالأدوية الأساسية، سلطت الضوء على القضايا المتعلقة بانتقاء هذه الأدوية وبالأثار المترتبة على اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بالحصول على المستحضرات الطبية. ولاحظ المجلس تطور الاستراتيجية وطلب إلى المنظمة وضع تقارير أخرى وإبلاغها إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسين. وتم اعتماد نص قائم على توافق الآراء (القرار م١٠٩ق١٧)، مع توصية جمعية الصحة العالمية بإصدار قرار بتعزيز لجنة الخبراء المعنية بالأدوية الأساسية، ودراسة أثر الاتفاقات التجارية على مسألة الحصول على الأدوية، والدعوة إلى تعزيز التسعير التفاضلي للأدوية الأساسية، ومواصلة العمل في قواعد البيانات الخاصة بالأسعار المرجعية.

١٢- وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتقدم المحرز من أجل إعداد استراتيجية تتعلق بالإنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، وأوصوا عند اعتماد القرار م١٠٩ق٢، بأن تطلب الجمعية من المديرية العامة إتمام هذه العملية مع منح الأولوية لمساعدة الدول الأعضاء على إنشاء برامج وسياسات وطنية مماثلة، ووضع الاستراتيجية في إطار استراتيجية المنظمة الجديدة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

١٣- وأقر المجلس الإجراءات التي اتخذتها المنظمة من أجل تعزيز الاستجابة للاعتلالات المرتبطة بالفقر وتكثيفها، لاسيما مشاركتها في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومتابعة أعمال اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة. وقد قام المشاركون أثناء المناقشات بوضع هذه الإجراءات في إطار المرامي المرسومة في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالألفية الثالثة، واعتمدوا قراراً (م١٠٩ق٣) يوصي بأن تقوم جمعية الصحة العالمية باعتماد قرار يدعو المنظمة إلى التبليغ عن التدابير المتخذة من أجل المساهمة في بلوغ تلك المرامي. كما يدعوها إلى وضع استراتيجيات معينة تتعلق بصحة ونماء الأطفال والمراهقين، وإلى التعجيل بإحراز تقدم نحو بلوغ مرامي الصحة الإيجابية وأهدافها.

١٤- وقام المجلس، وللأول مرة، بمناقشة سلامة المرضى ووصف أهم عناصر جودة الرعاية الصحية، بقدر الإمكان. وتم إعداد مشروع قرار يأخذ في الحسبان التعليقات التي تمت أثناء المناقشة، ويوصي الجمعية باعتماد نص يدعو إلى إعداد معايير ومبادئ تتعلق بسلبيات الرعاية الصحية، وتعزيز السياسات المرتكزة على القرائن، وطرق التعرف على أوجه التميز في المحافظة على سلامة المرضى (القرار م١٠٩ق١٦).

١٥- وأوشكت العملية التي تلت الدعوة إلى تجديد الالتزام العالمي بتوفير تغذية ملائمة للرضع وصغار الأطفال، والتي قام بها المجلس التنفيذي في دورته الأولى بعد المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، على أن تؤدي ثمارها. ويوصي قرار اتخذته المجلس في دورته التاسعة بعد المائة (م١٠٩ق١٨)، بأن تقوم جمعية الصحة العالمية بالمصادقة على الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال. كما يدعو إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية، ورصد وتقييم آثارها، ومواصلة إعداد مواد التدريب لاستخدامها في الظروف البالغة الصعوبة، والتعاون في كافة المستويات.

١٦- واعترف المجلس بتعاظم العبء الصحي العمومي لعودة حمى الضنك والحمى النزفية إلى الظهور. واعتمد مشروع القرار المقترح (القرار م١٠٩ق٤) الذي يوصي الجمعية باتخاذ قرار يحث على زيادة الالتزام بالتعاون في مجال الوقاية والمكافحة وبناء وتقوية القدرات التقنية وقدرات النظم، وإقامة شراكات بين القطاعات، وإيجاد أدوات واستراتيجيات جديدة. كما يدعو المنظمة إلى تطوير الاستراتيجية العالمية للوقاية من حمى الضنك ومكافحتها، ومواصلة الدعوة والسعي للحصول على الموارد اللازمة للبحوث ولتطوير هذه الأدوات والاستراتيجيات الجديدة.

١٧- ودفعت الأحداث الأخيرة وزارات الصحة في عدة بلدان إلى زيادة حالة التأهب ووضع خطط للطوارئ درءاً لأخطار استخدام العوامل البيولوجية والكيميائية بغرض إلحاق الأذى. وقد رحب أعضاء المجلس بتفويض منشورات المنظمة المتعلقة بالاستجابة الصحية العمومية لمقتضيات استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية وقاموا باعتماد القرار م١٠٩ق٥، الذي اتسع نطاقه بحيث شمل المواد الإشعاعية وأوصى بأن تتخذ جمعية الصحة العالمية قراراً يطلب إلى المديرية العامة مواصلة تعزيز المراقبة في إصدار إرشادات ومعلومات تقنية، ودعم النظم الصحية الوطنية، لاسيما في مجال التخطيط للتأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة لمقتضياتها.

١٨- وقد أذكت إمكانية نقشي الجدري بسبب الاستخدام المتعمد لفيروس الجدري، المناقشات المتعلقة بتدمير مخزونات هذا الفيروس. وفي الوقت نفسه قررت اللجنة الاستشارية لمنظمة الصحة العالمية، المعنية بالبحوث المتعلقة بفيروس الجدري ألا ينتهي برنامج البحوث المتعلقة بهذا الفيروس بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، وهو الموعد الذي حددته جمعية الصحة العالمية في قرارها ج ص ع ٥٢-١٠ بشأن تدمير مخزونات فيروس الجدري. وقد صادق الأعضاء على توصيات المديرية العامة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالإسراع بإنجاز برنامج البحث، ومواصلة إشراف اللجنة الاستشارية على البحوث، والتفتيش المنتظم على السلامة البيولوجية، بالإضافة إلى تقديم تقرير مرحلي إلى الأجهزة الرئاسية في خلال عامين أو ثلاثة.

١٩- وتزايد سعي الدول الأعضاء للحصول على دعم المجتمع الدولي من أجل زيادة قدرة نظمها الصحية على التصدي لأوبئة فيروس العوز المناعي البشري، وهي الاستجابة التي أعطاها الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالالتزام بمكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، دفعة أكبر. وقد اتخذ المجلس قراراً بشأن مساهمة المنظمة في متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه (القرار م ت ١٠٩ ق ٦) يوصي جمعية الصحة العالمية باعتماد قرار يتضمن مطالبة المديرية العامة بمواصلة توفير القيادة والتوجيه والدعم التقني، والمثابرة على عقد مشاورات مستفيضة حول الاستراتيجية العالمية للقطاع الصحي، وتشجيع البحث في مجال وسائل الوقاية والعلاج.

٢٠- وقد تمثلت الموضوعات الأخرى التي شملتها المناقشات في صحة الأطفال والمراهقين ومسودة الاستراتيجية العالمية للسلامة الغذائية التي صادق عليها المجلس. وقد ضرب التقرير الخاص بالعنف والصحة على وتر حساس، حيث وافق الأعضاء على المهام التي اقترحتها المنظمة.

المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية

٢١- أحاط أعضاء المجلس علماً بالتقرير الخاص باجتماع الأطراف المهمة لسنة ٢٠٠١، وطالبوا بأخذ دور هذه الاجتماعات في تصريف شؤون المنظمة واستمرار الحاجة إلى التشاور في الاعتبار.

٢٢- وأثناء مناقشة أولويات الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أشار بعض الأعضاء إلى إتاحة الأدوية وصحة الطفولة باعتبارهما مجالين جديرين بالاعتبار في هذه المدة.

٢٣- يجري اتخاذ الترتيبات الانتقالية فيما يتعلق بمشروع الحوافز المالية. وقد قام الأعضاء، رغبة منهم في الإسراع بإتمام هذا التحول، باتخاذ قرار (م ت ١٠٩ ق ١٩) يوصي جمعية الصحة العالمية باعتماد قرار يجيز تحويل فوائد أرصدة الميزانية العادية للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ (الإيرادات المتنوعة) إلى الدول الأعضاء في المدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

المسائل المالية

٢٤- إدراكاً من المجلس للتقرير الخاص بحالة تحصيل الاشتراكات من الدول الأعضاء، فقد نصح بإعداد قرارات بشأن البلدان المتأخرة في سداد الاشتراكات، تطرح على جمعية الصحة العالمية للنظر فيها. كما وافق على التوصية بأن تقوم جمعية الصحة العالمية بالمحافظة على الاشتراكات المقدره لعام ٢٠٠٣ على النحو الوارد بالقرار ج ص ع ٥٤-١٧.

٢٥- وصادق المجلس على الاقتراحات المتعلقة بالصندوق الدوار وغيرها من الصناديق الطويلة الأجل. كما وافق، بوجه خاص، على تمويل صندوق المعلومات والتكنولوجيا من الميزانية العادية، وأقر القرار المتعلق بإنشاء صندوق لضمان أمن موظفي المنظمة. واعتمد قرارين بتوصية جمعية الصحة العالمية باتخاذ

قرارات بشأن صندوق العقارات (القرار م ١٠٩ ق ٢٠)، تتضمن إجازة إنشاء مبنى جديد للمقر الرئيسي، وصندوق دوار للمبيعات (القرار م ١٠٩ ق ٢١) تقيد فيه جميع عائدات منشورات المنظمة، وتخصم منه تكاليف إنتاجها.

الموارد البشرية

٢٦- أعيد تعيين الدكتور حسين عبد الرزاق الجزائري مديراً إقليمياً لإقليم شرق المتوسط، مدة خمس سنوات أخرى تبدأ من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٧- وأحاط المجلس علماً بالإجراءات التي اتخذت لإصلاح إدارة الموارد البشرية في المنظمة، بما في ذلك الترتيبات التعاقدية الجديدة المقترحة. وصادق المجلس في قراره م ١٠٩ ق ١٤، على التعديلات التي أدخلتها المديرية العامة من أجل تنفيذ الاتفاقات التعاقدية الجديدة، كما أوصى في قراره م ١٠٩ ق ١٥ بأن تعتمد جمعية الصحة العالمية مشروع قرار بشأن تعديل لاتحة الموظفين، بهدف ضمان تحقيق الاتساق بين مواد اللاتحة، وبشأن الإشارة إلى الظروف المتعلقة بصلاحيات المديرين الإقليميين للتعيين لمدة أخرى.

المسائل الإدارية الأخرى

٢٨- وفر القرار ج ص ع ٥٤-٢٢ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسير قدماً نحو استعراض أساليب عمل المجلس التنفيذي. وقد قام المجلس، عملاً بهذا القرار، بالدعوة إلى عقد اجتماع للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المخصص المعني باستعراض أساليب عمل المجلس التنفيذي، وإقرار اختصاصاته (المقرر الإجرائي م ١٠٩ ق ٢). وسوف يقوم الفريق العامل برفع تقاريره إلى دورات المجلس القادمة.

٢٩- وأرجى اعتماد قرار بشأن توقيت دورات المجلس إلى الدورة العاشرة بعد المائة (٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢- المقرر الإجرائي م ١٠٩ ق ١١). واعتمد المجلس قراراً يقترح أن تقوم جمعية الصحة العالمية بسداد نفقات سفر الأعضاء وفقاً للسياسات المتعلقة بموظفي منظمة الصحة العالمية (القرار م ١٠٩ ق ٧).

٣٠- وتوافق العيد المئوي لتأسيس منظمة الصحة للبلدان الأمريكية كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وقد اعتمد أعضاء المجلس قراراً يوصي جمعية الصحة العالمية بتهنئة المنظمة المشار إليها على ما حقته من إنجازات وحث دولها الأعضاء على مضاعفة جهودها المبذولة لتحقيق العدالة في المجال الصحي (القرار م ١٠٩ ق ٩).

٣١- وأثنى المجلس على أعمال اللجان التابعة له ولاحظ مختلف التقارير التي قدمتها. كما رحب بإجراءات المتابعة الواردة في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لأنشطة الإدارة والتنظيم في المنظمة، وبالنقير نفسه. وسجل المقرر الإجرائي م ١٠٩ ق ٩) آراء اللجنة الدائمة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

٣٢- وختاماً أحاط المجلس علماً بعدة مسائل عرضت عليه للحصول على معلومات بشأنها، بما في ذلك التقارير المتعلقة باجتماعات لجان الخبراء ومجموعات الدراسة، والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع واستئصال شلل الأطفال.

٣٣- وقد حضر الدورة ٤٨ من الدول الأعضاء بالإضافة إلى الدول التي لها حق تعيين عضو للعمل في المجلس.